



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصادي

علوم مالية والمصرفية

## دور السياسة النقدية بمعالجة ظاهرة التضخم

بحث تقدم به الطالبة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /  
العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

تقدم به

حسين علي محسن عبيد  
حسين حميد ياسين

أشراف

د. جواد الكاظمي



## الأهداء

إلى من أفضّلها على نفسي، ولمّ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي ولم تدّخر جهدًا في  
سبيل إسعادي على الدّوام .

(أمّي الحبيبة)

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه  
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة، فلم يبخل عليّ طيلة حياته.

(والدي العزيز)

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي  
أصعدة كثيرة أقدم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

## الشكر العرفان

الواجب هذا أداء على وأعاننا والمعرفة العلم درب لنا أنار الذي لله الحمد  
.. جميلكم من جزء رد سأحاول لكني العمل هذا إنجاز الى ووفقنا

الى والامتنان بالشكر أولا أتقدم

جهوده على الجزاء خير الله فجزاه هذا بحثي على شراف الذي تفضل بالا  
إتمام مفيد ما هو كل وتقديم اللازمة وزودني بالمعلومات وقف بجانبى والذي  
.. والعرفان والتقدير الشكر منى كل فلها البحث هذا

الطلبة من زملائي والمساعدة العون يد لي قدم أشكر كل من ان انسى ولا  
والطالبات

والمحبة التقدير كل منى فلهم بذلك بدورهم يشعروا لم فربما لي قدموه ما على

...

وأخيرا أولا له والثناء لله فالحمد

## المحتويات

1	لمقدمة :
2	مشكلة الدراسة :
3	هدف الدراسة:
4	فرضية الدراسة:
5	منهجية الدراسة:
8	المحور الاول
8	دور السياسة النقدية في العراق
8	اولا : السياسة النقدية العراقية
10	ومن المؤشرات المؤثرة في السياسة النقدية
17	معدل الفائدة والتضخم
18	سعر الصرف
24	الاستنتاجات:
25	ثانيا : التوصيات
26	المصادر :

## المقدمة

اظهرت الدراسات الحديثة العلاقة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية والاثر النقدي في النمو والتضخم والبطالة، بالتالي فان التحكم والسيطرة على الوضع الاقتصادي والاستقرار النقدي عملية معقدة تستوجب ادارة عالية للسياسة النقدية، وجاءت اهمية هذه الدراسة في قياس فعالية السياسة النقدية ومدى قدرتها على الالتزام بالأهداف الرئيسية ومنها هدف الاستقرار، اذ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السياسة النقدية العراقية بعد 2003 التي تميزت بمتغيرات كبيرة والتي انعكست على استقلاليتها، اما المرحلة الثانية كانت ما بعد التغيير السياسي، والعراق بمتراكماته القديمة، والذي يحاول ان يتخطى مرحلة الانغلاق والعزلة الى الانفتاح نحو اقتصاد السوق الحر، اصبح للسلطة النقدية دور كبير في تبني الاصلاحات المطلوبة واعادة بناء الاحتياطيات النقدية من العملة الاجنبية واستعمال الادوات النقدية غير المباشرة ورفع سعر الفائدة بنسبة 21% مما ادى الى حركة انكماشية في القطاع الخاص والاستثمار، فضلا عن فتح الاستيراد بدون رسوم كمركية ولا رقابة على نوعية المنتجات، الا ان كل ذلك لم يؤدي الى تحسين بيئة الاقتصاد العراقي وذلك لما تعانیه القطاعات الاقتصادية والانتاجية من ركود وانعدام سياسة التنوع الاقتصادي والاعتماد على مصدر ريعي واحد(النفط) وعدم توظيف الايرادات النفطية في اصلاح مؤسسات الاقتصاد الكلي في البلد .

وان سعر الصرف من الدراسات نادرة التطرق بسبب التعقيدات التي يحتويها، فضلا عن كونه موضوع حيوي دائم التغيير والتبديل، لذا حاولت هذه الدراسة التطرق الى سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومدى امكانية مساعدة السياسة النقدية من خلال استخدام ادواتها للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية والتوقعات المستقبلية له، واثبتت الدراسة انه ومن خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي مازاد العملة تمكنت من المحافظة على استقرار سعر الصرف لفته

طويله وهو هدف من اهداف السياسة النقدية ،وان البنك المركزي باشر باستخدام مزايدات العملة اليومية لبيع وشراء العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف، والحد من تقلبات الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

### 1. أهمية الدراسة:

تتمثل في الدور الحيوي الذي تقوم به السياسة النقدية كأحد السياسات الاقتصادية المهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد ورفع مستوى الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، ومن خلال استخدام ادوات السياسة النقدية والتي لها تأثير في اسواق الصرف الاجنبي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات فضلا عن ايجاد سياسة سعر صرف الدينار العراقي بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي .

### 2. مشكلة الدراسة :

استخدام الادوات السياسة النقدية سواء المباشرة وغير المباشرة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة وتأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي ، فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة لاختيار نظام صرف الدينار العراقي وتأرجحه بين الثبات والمرونة في اقتصاد يتعرض لصدمات نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية ( اقتصاد احادي الجانب)، وليس هناك سوق للصرف الاجنبي بشكل واضح ومستقل . وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي، ما مدى تأثير ادوات السياسة النقدية في سوق الصرف الاجنبي في العراق؟

### 3. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى :

- معرفة ودراسة السياسة النقدية ودراسة المتغيرات المختلفة للسياسة ومعرفة اهدافها وادواتها وتطورها حسب كل فترة مرت بها.
- دراسة سعر الصرف واهميته ومعرفة المتغيرات التي تؤثر فيه، فضلا عن دراسة سوق الصرف والمتعاملين فيه.
- دراسة تطور سعر الصرف ومزاد العملة ومعرفة قيمة الدينار العراقي مع بقية عملات دول مختاره.
- توضيح ادوات السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق .

#### 4. فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف ومتغيرات السياسة النقدية ، وهناك قيمة توازنه لسعر الصرف الدينار مع العملات الاجنبية وخاصة في الاجل الطويل من خلال استخدام ادوات البنك المركزي العراقي .

#### 5. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم الظواهر الاقتصادية ومتابعة تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، من خلال استخدام طريقة التحليل القياسي .  
حدود الدراسة :

تتناول دراسة التغيرات في هيكل السياسة النقدية واثرها على اسواق الصرف الاجنبية في العراق للمدة (2004-2019)، ويعود سبب اختيار هذه المدة لما شهده العراق من تغيرات جوهرية في السياسة الحكومية والسياسات الاقتصادية، فضلا عن استقلالية واعتماد سياسة سعر الصرف للدينار العراقي تتلائم مع متطلبات الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة .



## المحور الاول

### دور السياسة النقدية في العراق

#### اولا : السياسة النقدية العراقية

مفهوم السياسة هو تدخل السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة للوصول الى الاهداف الاقتصادية. واتسمت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي بمسار نقدي يختلف عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية والاهداف بدأ من هدف الحد من التضخم واستقرار الاسعار والحفاظ على نظام نقدي مستقر والوصول الى هدف الرفاهية الاقتصادية واتاحة فرص العمل وتقوية الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولار (الخرجي، 2010:8) وهي ظاهرة احلال العملة الاجنبية محل الوطنية في تأدية وظائف النقد المحلي. وتظهر الدولار غير الرسمية عند قيام الافراد بالاحتفاظ بايداعات من العملة الاجنبية و اوراق نقدية اخرى لحماية انفسهم من التضخم المحلي ويكون هناك صعوبة في تحديد وقياس مؤشر احلال العملة بسبب صعوبة تقدير حجم العملة في التداول وان احد اهم اهداف السياسة هو الاستقرار الاقتصادي اي استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف اضافة الى مكافحة البطالة وهذا يكون من ناحية الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقه انتاجيه معطله وقصور في الطلب الفعال لذلك مثل هذا الهدف لا يصلح للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف شديد في كل المجالات وقصور في مختلف قطاعاته الانتاجية لذلك وحسب ما يعتقده الباحث ان الهدف الاساس للسياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية في ناحية الدول النامية يفترض ان يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة وبذلك وبحسب مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية اهم الوظائف في الانسجام والتناغم مع السياسات الاخرى في تحقيق الهدف التتموي المركزي. (البيضان، 2012:166)

الجدول (1) ادوات السياسة النقدية في العراق

نسبة الاحتياطي القانوني	سعر اعادة الخصم	عمليات السوق المفتوحة	السنة
25%	6%	323,463,7	2004
25%	7%	323,463,7	2005
25%	16%	172,000,0	2006
25%	20%	287,548,0	2007
25%	15%	231,578,0	2008
25%	7%	148,564,9	2009
15%	6%	374,116,0	2010
15%	6%	476,026,0	2011
15%	5%	477.634.1	2012
15%	4%	501.754.4	2013
15%	6%	498.803.1	2014
15%	6%	409.222.3	2015
15%	6%	332.609.1	2016
15%	6%	508.887.2	2017
15%	6%	688.901.6	2018
15%	5%	712.543.2	2019

## ومن المؤشرات المؤثرة في السياسة النقدية

نأخذ منها ما يلي :

### عرض النقد

يعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية يطلق عليه كمية النقود او الكتلة النقدية ، ويشير مفهوم عرض النقد M1 الى صافي العملة في التداول مضاف اليه الودائع الجارية (وهي الودائع التي تلزم المصارف بدفعها للجمهور عند الطلب ولا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع )، واما عرض النقد بمفهومه الواسع M2 يشير الى اجمالي وسائل الدفع M1 مضاف اليه الودائع الزمنية (لأجل) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية ، اما مفهوم عرض النقد الاوسع M3 فمفهومه هو M2 مضاف اليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية ، وان استخدام مفهومي عرض النقد M2 وM3 لا يكونان مناسبين لاستخدامهما في الدول النامية كالعراق لتخلف الاسواق المالية والنقدية فيها وذلك عكس الدول المتقدمة حيث نجد ان نسبة الودائع الى عرض النقد M1 في العراق 20% وفي الدول المتقدمة تصل الى 80%. (خضر، 2019:191) ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي ، وان مكوناته تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي لدى الجمهور وتطور الاسواق النقدية والمالية حيث تعد اداة عرض النقد من اولى اهتمامات البنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف والعملات الاخرى .(الخشيموي والدلفي ، 17):

الجدول (2) التغيرات في عرض النقد في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	معدل النمو السنوي m1	شبه النقود	M2	معدل النمو السنوي m1
1	2	3	4	5	6	7	8
2004	716,294,5	298,568,1	153,242,20	19,37	134,952,2	114,981,48	65,36
2005	911,283,7	228,628,8	697,694,0	(54,47)*	326,022,5	146,593,50	27,49
2006	109,680,99	449,196,1	154,600,60	121,59	559,018,9	210,502,49	43,6
2007	142,317,00	7'748,946	217,211,67	40,5	519,882,9	269,199,96	27,88
2008	184,925,02	969,743,2	281,899,34	29,78	667,199,3	348,619,27	29,5
2009	217,756,79	155,243,51	373,000,30	32,32	805,525,9	453,552,89	30,1
2010	243,421,92	274,012,97	517,434,89	38,72	854,567,8	602,891,67	32,93
2011	282,873,61	341,865,68	624,739,29	20,74	959,338,0	720,673,09	19,54
2012	305,936,47	331,422,24	637,358,71	2,02	116,002,57	753,361,28	4,54
2013	349,954,53	388,355,11	738,309,64	15,84	136,956,21	875,265,85	16,18
2014	360,715,93	366,208,55	726,924,48	(1,54)	178,744,82	905,669,30	3,47
2015	348,552,56	305,801,69	654,354,25	(9,98)	170,032,87	824,387,12	(8,97)
2016	420,752,30	286,577,97	707,330,27	8,1	172,088,26	849,418,53	3,04
2017	314,221,04	294,998,44	599,610,28	(15,23)	129,424,49	729,034,78	(14,17)
2018	40,498,067	37,330	77,829.0	1.1	130.654.78	95,390.7	0.86
2019	47,638,603	37.776	86,770.7	11.5	130.632.12	103,441.1	(0,084)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، 2004-2019 ، بغداد ، المديرية

العامه للاحصاء والابحاث

في ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والنتاج المحلي الإجمالي فأن هناك علاقة تأثير، أي ان في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فأن ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي الى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الامر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد.

الجدول (3) الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود في العراق

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الجارية بدون النفط	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	عرض النقد Ms1	الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية md=ms	*سرعة دوران النقود	الانفاق العام	نمو الانفاق العام %
2004	41607.8	41607.8	1014862 6	7932.3	6.7	32117491	-
2005	43438.8	43438.8	1139912 5	6733.9	6.8	26375175	(17.8)
2006	47851.4	47851.4	1546006 0	7739.7	7.1	38806679	47.1
2007	48510.6	48510.6	2172116 7	9454.3	6.0	39031232	0.6
2008	51716.6	51716.6	2818993 4	9284.6	6.3	59403375	52.2
2009	54721.2	56527.8	3730003 0	15133.1	4.2	65658000	10.5
2010	57751.6	60633.7	5174348 9	1824.8	3.9	83823000	27.7
2011	63650.4	63486.8	6219600 0	20353.4	3.4	96662767	15.3
2012	71680.8	70201	6373587 1	17762.1	3.9	10513957 6	33.3
2013	75658.8	73158	7383096	20199.9	3.6	11912755	13.3

	6			4			
29.85	83556000	3.6	19871.9	7208745 7	71840	72736.2	2014
-15.75	70397515	3.5	18605.7	7397022 1	72986	70990.3	2015
4.73-	67067437	3.4	15640.8	7429884 1	73092	71675.2	2016
12.56	75490115	3.7	17743.9	7523169 0	74011	71498.3	2017
37.98	10415818 3	3.8	19540.8	7460933 3	74890.9	73895.4	2018
27.8	13310761 6	3.8	20965.9	7470654 3	79089.6	78045.9	2019

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، 2004-2019 ، بغداد المديرية

العامه للإحصاء

اما حصة الناتج المحلي من النفط فكما يلي :

الجدول ( 4 ) حصة النفط من GDP في العراق للمدة من (2004-2019)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مع النفط	حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي %
2004	53235358.7	30808541.6	57.87
2005	73533598.6	42379784.7	57.63
2006	95587954.8	52851810.9	55.29
2007	111455813.4	59018094.5	52.95
2008	157026061.6	87166401.2	55.51
2009	130643200.4	55998048.1	42.86
2010	162064564.5	72905000.1	44.99
2011	217327107.4	115256423.7	53.03
2012	254225490.7	126435557.5	49.73
2013	273587529.2	125673889.5	45.94
2014	258900633.1	116940065.3	45.17
2015	191715791.8	61626900.6	32.14
2016	180456329.8	196,924,141.7	109.12
2017	194320132.6	225,722,375.5	116.16
2018	204678543.8	251,064,479.9	122.66
2019	306798543.4	266,190,571.3	86.76

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات 2004 - 2019  
 بغداد الجهاز المركزي للاحصاء تشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد  
 ثاني اكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك بعد السعودي، أي انه اقتصاد ريعي بإعتماده على النفط في  
 دخله، وتشكل نسبة واردات النفط اكثر من 80% من إيرادات الموازنة العامة.

الجدول ( 5 ) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2019) \*مليون دينار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة	الميزان التجاري للعراق
2004	-3,4	21,3	43,9	-3,4
2005	23,6	20,0	49,3	3,6
2006	30,5	20,8	51,3	9,7
2007	39,5	19,5	59	20
2008	63,7	35,4	94,1	33,3
2009	39,4	38,4	77,8	1
2010	51,7	34,9	95,6	7,8
2011	79,6	47,8	127,4	31,8
2012	11,0	48,0	96,6	30,1
2013	10,4	39,0	86,9	32,7
2014	98,5	43,2	99,7	30,8
2015	57,6	48,5	97,7	28,9
2016	51,7	573	97,8	34,7
2017	57,5	37,8	95425	44,9
2018	86,3	45,8	132096	47,4
2019	81,5	68,7	154366	32,1

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 بغداد، المديرية العامة للإحصاء

نلاحظ من خلال جدول (5) ان الميزان التجاري خلال (2005-2019) إيجابي، أي ارتفاع نسبة الصادرات عن الواردات، مما يعني توفير عملة صعبة للبلاد، الامر الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.



الجدول (6) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	الايراد العام	الايراد النفطي	الايرادات الاخرى	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	صافي الموازنة
2004	4596000	2833660 8	294900	33657 511	28543338	5114173	-11928405
2005	2172910 6	1109349 9	622000	35981 168	28431168	7550000	-7022560
2006	2895860 8	4228790 0	3104404	50963 261	41691161	9272000	-5570857
2007	4206453 0	4110369 1	960839	51727 468	3902163	12665305	-9662938
2008	5077508 1	4521808 4	5556997	59861 973	44190746	15671227	-9086892
2009	5040821 5	4718413 7	2879945	69165 523	54148081	15017226	-18757308
2010	6173531 2	9657738	1941132	42657 466	69980649	23676772	-22922155
2011	8093479 0	7618413 7	4750653	96662 767	66596473	30066292	-15727976
2012	1023268 98	9965775 3	2669163	11712 2930	79954033	37177897	-14796032
2013	1192966 63	1163638 05	2932858	13442 4608	83316006	55108602	-19127944
2014	1396406 28	na	Na	16341 6518	98793961	64622557	-23775889
2015	9404836 4	7864903 2	15399332	11946 2429	78248392	41214037	-25414065
2016	9704533 2	6977340 0	15430651	67067 4378	51173437	15894000	573629046 -
2017	77335.9	6795022	16098745	75490	59025.6	16464.5	-74716756

			115		5		
103092485 -	13820.3	67052.9	10415 8183	17056453	7716039 2	106569. 8	<b>2018</b>
260509172 -	531,509	10005911 0	13310 76167	1,674,248	99,216,3 18	107,566, 995	<b>2019</b>

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

خلال السنوات (2004-2019) نلاحظ ان موازنة العراق هي موازنة عجز ، أي ارتفاع نسبة النفقات عن الإيرادات مما زاد نسبة المديونية على العراق دون العمل على وجود سبل او حلول لسد هذا العجز عدا الاستدانة من الخارج، الامر الذي ينعكس سلبا على العديد من المشاريع، فضلا عن إمكانية حصول تضخم في حالات معينة الامر الذي يؤثر على مستوى دخل الفرد.

معدل الفائدة والتضخم

سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحده من الزمن ويعبر عنه على انه تكلفة اقراض النقود وتقاس اسعار الفائدة بنسبه مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحيه وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة ،وتستعمل الدولة اداة سعر الفائدة عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف لتحل محله للتأثير بالنشاط الاقتصادي واذا تمكنت الدولة من استعمال سعر الصرف وسعر الفائدة معا فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما في الولايات المتحدة .(الجاف، 2014:88)

الجدول (7) التغيرات في سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	معدل سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل التضخم
2004	9,5	(17,5)	72,0
2005	15,5	(21,5)	37,0
2006	19,5	(33,7)	53,2
2007	23,5	(7,3)	30,8
2008	18,5	15,8	2,7
2009	12,33	15,13	(2,8)
2010	9,75	7,35	2,4
2011	9,50	3,9	5,6
2012	9,50	3,4	6,1
2013	9,6	4,5	1.86
2014	9,4	4,4	2.24
2015	9,4	4,9	1.44
2016	9,2	5,3	1.46-
2017	9,5	5,9	0.19
2018	9.1	5,7	0.4
2019	5.1	5,3	0.8

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

#### سعر الصرف

في سنة 2003 اقام البنك المركزي سوق رسميه مركزيه للصرف تتولى بيع العملة الاجنبية وشرائها على وفق آلية السوق، اذ كانت تحت سيطرة السياسة النقدية وفرض سيطرتها والعمل على استقرارها رغبة في النمو الاقتصادي للبلد وفي عام 2006 عاشت البلاد في نظام الصرف المتعدد حيث بلغ معدلات الصرف ما يزيد عن 13 معدل حيث بلغ المعدل الرسمي لسعر الصرف 3.2 دولار لكل دينار عراقي ومعدل رسمي اخر بلغ 1450 دينار للدولار الواحد، وكان هناك سوق موازيه للصرف هجينة التكوين تتعامل بمعدلات الصرف للدينار العراقي اذ كانت تلك السوق قائده في تحديد معدلات الصرف وفق النظام المعوم المطلق او التام للصرف، وبسبب كل ذلك نشأ نظام صرف مشوه جزاء التعددية الرسمية المختلفة اذ كانت انظمة الصرف الثابتة المتعددة تمثل دعم بأسعار صرف غير واقعيه للسلع والخدمات الموردة والمقومة بالعملة الاجنبية. (صالح، 2010: 2)

كان هناك صعوبة في تحديد نظام الصرف خاصة في الاقتصادات التي تتبنى سعر صرف المثبت لسياستها النقدية اذ لا يشاركها في التثبيت استهداف التضخم عبر معدل فائدة السياسة بسبب غياب العمق المالي وهو الحاصل في العراق لذلك نظام الصرف الواقعي العراقي (كونه الاساس في تقويم السياسة النقدية) نظام للصرف المحفز للاستقرار (IMF,2013,4-45) لذلك غدا من الصعب ان تتسجم انظمة الصرف الثابتة المتعددة التي اعتمدت قبل 2003 لذلك عمل صناع السياسة النقدية للجوء الى نظام سعر يتلائم مع التطورات الحالية ويحافظ على الاستقرار لقيمة العملة المحلية ،لذلك اعتمدت الحكومة على نظام سعر الصرف المعموم المدار على ان يكون سعر الصرف حرا يتحدد وفق اليه العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي ولأجل نجاح ذلك اتبع البنك المركزي سياسة المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية .(داغر وعاشور،2014:209)

تمكنت السلطة النقدية عبر مزاداتها توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ومحاولة ضبط التوازن بين العملة الاجنبية والعملية المحلية وكما يلاحظ في الجدول التالي لتغير سعر الصرف خلال السنوات (2004-2019)

الجدول (8) التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	سعر صرف المزداد	سعر الصرف الموازي
2004	145,2	1453
2005	146,9	1472
2006	146,7	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1182
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1186-1188	1214
2015	1190	1228
2016	1190	1229
2017	1190	1200
2018	1190	1200
2019	1190	1200

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2019) النشرات السنوية، بغداد المديرية العامة للأحصاء والابحاث

"ويمكن تعريف مزاد العملة الاجنبي بانه سوق للعملة الاجنبية يلتقي فيها الطلب على العملة بالعرض ومن ثم يتكون سوق الصرف، وان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرقلتها تؤثر بالطلب على العملة الاجنبية "وان العلاقة بين مزادات العملة وسعر الصرف تأتي من خلال ان الهدف من دراسة سعر الصرف هو البحث عن الوسائل والاجراءات التي تحقق الاستقرار لسعر الصرف العملة المحلية وان اهمية الاستقرار تؤدي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالاستقرار الداخلي والخارجي. (الخرزجي، 50-2015:58) اما الية عمل مزاد العملة فتتم كما يلي

يتم فتح المزاد بشكل مستمر خلال ايام الدوام عدا ايام العطل .

تقدم طلبات المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة في ضرف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب بيعها او شراءها .

يتم فتح طلبات من قبل لجنة المزاد حيث تقوم بدراسة الطلبات.

تتم الموافقة على الطلبات ورفضها في حالة عد الاكتمال.

يتم توزيع الطلبات على عدد الايام لكثرتها .

يصرف البنك المركزي الطلبات بسعر صرف يحدد من قبله وهو سعر ثابت تقريبا نادرا ما يتغير. (الغالبى، 2017:34)

ان امام السلطة النقدية طريقتين لا ثالث لهما وهما :

تثبيت سعر الصرف او وضعه ضمن حدود معينه او ادارته بشكل مقيد من خلال التدخل في سوق الصرف يمكن تنفيذه بوسيلتين الاولى تلبية واشباع الطلب على العملة للحصول على سعر توازني يقترب او يتطابق مع السعر السوقي او منع التداول بالصرف الاجنبي وتقيد حركته مع الخارج من خلال ادارة التحويل الخارجي للعملات الاجنبية ويصعب تنفيذ هذه الوسيلة.

ترك سعر الصرف الاجنبي يتحدد في السوق على وفق الاليات الاقتصادية وهنا يتحكم التفاعل على العرض والطلب على الصرف الاجنبي لتحديد السعر التوازني فإذا زاد العرض انخفض السعر وذا زاد الطلب ارتفع السعر عندها يتوجه البنك المركزي لمواكمة الاحتياطات. (الغالبى، 2017:3)

باشر البنك المركزي العراقي باستخدام اسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار الامريكي وشرائه بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على صرف العملة، اذا بدأ العمل بمزاد العملة في 2003/10/4 فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الاجنبية حيث ساعد على الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وتحل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية النسبة الاكبر في وزارة المالية لذلك لابد من تحليل مبيعات ومشتريات البنك المركزي وكما يلي (صكبان، 2019:205)

الجدول (9) مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار للمدة (2004-2019)

السنة	القيمة الكلية للصادرات النفطية	مشتريات البنك المركزي	مبيعات البنك المركزي	الاحتياطي
2004	17.3	10.8	4.9	7.9
2005	23.0	10.6	9.6	12.2
2006	29.8	18.0	11.1	18.1
2007	37.7	26.7	15.9	30.4
2008	61.8	45.5	25.8	49.2
2009	38.9	23.0	33.9	44.3
2010	51.3	41.0	36.1	50.6
2011	79.3	51.0	39.7	61.0
2012	93.8	57.0	48.6	70.3
2013	89.2	62.0	55.6	77.4
2014	83.4	47.5	54.4	66.3
2015	44.0	32.4	44.3	53.7
2016	28.1	25.6	33.5	45.3
2017	29.2	40.3	42.2	65.6
2018	30.1	52.2	47.1	69.9
2019	31.9	58.8	51.12	71.4

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2019) النشرات السنوية بغداد المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

وان سياسة الاحتياط لابد ان تؤدي الى تحقيق غرضين وهما :

- (1) اختيار معيار لرصيد الخزين او التراكم الاحتياطي من العملة الاجنبية لمواجهة الصدمات في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الكلفة .
- (2) اختيار معيار لسرعة التكييف او التعديل، لتثبيت تآكل الاحتياطيات الاجنبية في ظل تعاضم مستويات الاستيرادات من السلع الاساسية والملازمة في ظروف عدم توفر القدرة على الانتاج المحلي

المعوض في ظل ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف مرونة نظام الصرف  
المعتمد في البلاد.(الفريشي ، بدون سنة ، 258)

اما بالنسبة لسعر الدينار العراقي وما يقابله من عمله في الدول الاجنبية حيث بلغ الدولار الامريكي  
1180 لسنه 2004 وبالنسبة لعملة الاورو الاوربي 121 وبلغ 136 بالنسبة للجنيه الاسترليني اما الفرنك  
السويسري يمثل 9476 ويمثل 111.90 بالنسبة للكرونه النرويجية .

الجدول (10) قيمة الدينار العراقي مقابل عملات الدول الاخرى

السنة	USD	EURO	POUNST	CANDOL	SWISSF	SWED	NORWEI AN	KRONE	DANISH	SE YEN	JAPANE	CHINESE YUAN	LIAN	AUSTRALIA
2004	1180	211	1211	303.2	9476	217.6	08	70	187.7	9.433	76	76	76	909.8
2005	1180	65	111.7	204.2	9887	323.5	03	50	180.6	1	06	06	56	809.5
2006	1190	63	329.7	209.3	8705	123.0	78	80	166.9	5.890	80	80	87	597.4
2007	1190	76	201.7	456.8	8890	122.7	08	50	154.4	7.987	50	50	29	436.2
2008	1190	776	340	670	6709	443	543	995	123	0	007	007	998	654
2009	1190	61	343.6	301.9	8999	598.3	76	07	432.9	7	01	01	30	897.3
2010	1190	12	489.0	455.9	9908	678.9	44	23	578.9	4	74	74	34	673.1
2011	1190	34	571.3	589.3	5003	789.3	45	31	789.2	5	89	89	54	793.5
2012	1190	03	634.9	638.5	6889	856.5	42	80	345.6	8	89	89	01	834.6

120.5	119.	116.59	109.5	108.33	104.3	976.5
32	429	4	57	4	45	67
10.64	10.5	10.603	10.58	926.78	856.3	709.1
5	43		9	5	21	12
11.58	12.4	11.302	10.90	10.567	11.55	12.44
4	30		8		4	0
106.5	965.	845.60	705.4	690.54	534.2	489.4
84	453	5	43	2	67	98
790.5	990.	970.40	876.5	998.44	854.2	765.3
34	453	9	43	5	31	86
122.5	139.	126.60	114.5	105.66	104.3	943.2
43	704	3	09	5	34	30
1906.	1705	1664.2	1054.	9022.5	8343.	7993.
57	.770	4	32	6	34	45
117.5	114.	105.33	106.4	957.38	854.7	785.9
02	640	4	26	4	34	23
117.0	116.	113.46	106.0	7396.20	893.0	770.5
30	690	5	54	7	80	04
119.5	117.	116.44	108.3	947.62	834.9	750.5
21	967	5	67	3	98	56
1190	1190	1190	1190	1190	1190	1190
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013

جهاز الإحصاء المركزي العراقي بيانات 2019



## الاستنتاجات:

- (1) استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي وخاصة بعد اقرار قانون استقلال البنك المركزي.
- (2) استخدم المركزي نافذه العملة ك اداة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- (3) استطاع البنك المركزي من خلال ادواته تخفيض نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي، خاصة نافذة العملة.
- (4) لم يعتمد العراق على سوق الصرف الاجنبية في سوق العراق للاوراق المالية وكذلك في البنك المركزي لتداول العملات مقابل الدينار العراقي وانها تظهر بشكل جانبي في البنك المركزي .
- (5) يقوم البنك المركز بإظهار اصدارات يومية لمقابل الدينار العراقي بعدد من العملات الاجنبية .
- (6) ليس هناك مؤشر خاص بسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وذلك بسبب عدم وجود سوق خاص بالسوق الاجنبية .
- (7) هناك تأثير لأدوات البنك المركزي وخاصة عرض النقد الذي يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي بمقدار 62% فيما ان سعر الفائدة كان اداة غير فعالة في التأثير إذ بلغت 18%.
- (8) هناك فروقات تامة بين سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وسعر الصرف السوقي يعتمد اساسا على مقدار الطلب في السوق المحلي وعرض العملة من خلال نافذة البيع في البنك المركزي العراقي وكانت الفروقات متزايدة اخذت طابع الزيادة من سعر نافذة البيع .

## ثانيا : التوصيات

- 1) ضرورة ايجاد منصات خاصة بتداول العملات بالاعتماد على سلسلة عملات مع الدينار العراقي وان تكون هذه المنصات سواء في سوق العراق للأوراق المالية أم البنك المركزي العراقي.
- 2) ضرورة احتساب مؤشر خاص بسعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية ويتم احتسابه على اساس التداول اليومي لسوق الصرف الاجنبي .
- 3) عدم المساس في استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا حسب القانون على ان تتكامل اهداف البنك المركزي مع الاهداف العامة للدولة العراقية .
- 4) وضع اطار عام لتكامل الادوات النقدية للبنك المركزي مع الادوات المالية للسياسة المالية من اجل ايجاد استقرار لسعر صرف الدينار العراقي
- 5) اعتماد سياسة صرف مرنة من قبل البنك المركزي العراقي بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي وتقلبات اسعار النفط بالأسعار العالمية .

## المصادر :

- (1) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ،2004-2019
- (2) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
- (3) الجاف، إستبرق إسماعيل حمه مراد(2014). سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة 1990-2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- (4) الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد(2019). اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1990-2016 ،مجلة اهل البيت ،العدد 2019،24.
- (5) جراح، نعيم صباح واخرون (2019). اثر الادوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 25 ،العدد 110.
- (6) الخزرجي، ثريا(2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد23.
- (7) الخشيمائي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميد(بدون سنة). تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراق نموذجا للمدة 2003-2015.
- (8) العبيدي ،عمر محمود عكاوي(2009). فاعليه السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من 1980-2007، كليه ادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
- (9) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (10) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (11) الغالبي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان(2017). اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013 )،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد14،العدد2017،3.

- (12) الغالبي، عبد الحسين جليل(2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي،مجلة الدراسات النقدية والمالية،عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث 2017.
- (13) كاظم ،تبارك فائد(2017). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، مشروع بحث ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعه القادسية .
- (14) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2004-2015